

أولاً: تعريفات الموازنة العامة

تعريف الموازنة العامة	هي سجل يعكس الإيرادات والنفقات المتوقعة للدولة خلال عام قادم.
تعريف الموازنة العامة	هي بمثابة المرآة التي تعكس النشاط الاقتصادي للدولة وتعكس الإيرادات العامة والمصروفات العامة للدولة.
تعريف الموازنة العامة للدولة في القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٣	هي البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة.
تعريف وزارة المالية المصرية للموازنة العامة للدولة	هي تقدير مفصل ومعتمد للنفقات والإيرادات العامة عن فترة مالية قادمة.

ثانياً: أهمية الموازنة العامة للدولة

يمكن التعرف على أهمية الموازنة العامة في النقاط التالية:

- ١ - التعرف علي وضع الاقتصاد من خلال التعرف على مكونات الموازنة العامة وتوزيع نفقاتها وإيراداتها ورصيدها.
- ٢ - التعرف علي ما إذا كانت الدولة تعتمد في الحصول علي إيراداتها علي الضرائب أو غيرها من البنود.
- ٣ - التعرف علي جوانب النفقات ، وهل يستحوذ الدعم على حجم كبير من النفقات أم لا.
- ٤ - تعكس مدي اعتماد الدولة علي التمويل بالعجز سواد كان تمويل داخلي أم خارجي.
- ٥ - تعد الموازنة برنامج عمل سياسي واقتصادي واجتماعي للحكومة خلال الفترة المالية.
- ٦ - تعد الموازنة بيان يتضمن الإيرادات والنفقات العامة كما أنها وثيقة انصلة بالاقتصاد القومي والأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدولة.

ثالثاً الموازنة العامة للدولة (الموازنة العمومية للشركة) (المنشأة)

تختلف الموازنة العامة للدولة عن الموازنة العمومية للشركة حيث أن:

الموازنة العامة للدولة	الموازنة العمومية للشركة
هي بيان بكافة الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة ككل وليس منشأة ما.	هي بيان للمركز المالي للمنشأة في نهاية السنة المالية.
تتضمن أرقاماً تقديرية (متوقعة) للاستخدامات والموارد العامة خلال عام قادم.	تتضمن أرقاماً فعلية لموضع المنشأة (أصول وخصوم المنشأة) خلال العام المنصرم.

رابعاً الموازنة العامة للدولة (الموازنة القومية) (الحساب الختامي)

تختلف الموازنة العامة للدولة عن الموازنة القومية عن الحساب الختامي حيث أن:

الموازنة العامة للدولة	الموازنة القومية للدولة	الحساب الختامي للدولة
هي سجل يعكس الإيرادات والنفقات المتوقعة للدولة خلال عام قادم.	هي بيان يعكس تقديرات أوجه النشاط الاقتصادي من حيث الدخل القومي ومكوناته وكيفية توزيعه في المجتمع.	يعكس الإيرادات والنفقات التي يتم الحصول عليها وإنفاقها خلال عام سابق ، أي ما حدث بالفعل العام الماضي وليس المتوقع لعام قادم.

ملحوظة:

الموازنة العامة تعتبر مفهوم ضيق للموازنة القومية.

خامساً: مبادئ إعداد الموازنة العامة للدولة

١- مبدأ سنوية الموازنة:

مبدأ سنوية الموازنة يعني أن تعد الموازنة العامة لمدة سنة مالية من خلال إعداد توقع لإيراداتها ونفقاتها خلال عام قادم.

حذ: تختلف بداية ونهاية السنة المالية من دولة إلى أخرى ، وفي مصر تبدأ السنة المالية في ١/٧ وتنتهي ٣٠/٦.

ملحوظة: توجد موازنة ربع سنوية ونصف سنوية.

٢- مبدأ وحدة الموازنة:

مبدأ وحدة الموازنة يعني أن تحتوي الموازنة العامة علي كافة الإيرادات والمصروفات كوحدة واحدة داخل الموازنة.

حذ: هذا المبدأ يسهم في سهولة مقارنة إيرادات الدولة بنفقاتها وبالتالي إمكانية تحديد العجز أو الفائض أو التوازن المتوقع في الموازنة.

ملحوظة: قد تجد الحكومة ضرورة تخصيص موازنات خاصة ومستقلة لها إلي جانب الموازنة الرئيسية وذلك في حالة الحروب.

٣- مبدأ شمول أو عمومية الموازنة:

مبدأ شمول أو عمومية الموازنة يعني أن تحتوي الموازنة العامة للدولة علي حصر لكافة أوجه النفقات المتوقعة وكافة الإيرادات المتوقعة.

يعني أن: كل قطاع تابع للحكومة أو الدولة يكون له إيرادات ونفقات تدخل في الموازنة العامة.

٤- مبدأ توازن الموازنة:

مبدأ توازن الموازنة يقصد به تساوي إيراداتها المتوقعة مع نفقاتها المتوقعة ، وبالتالي يكون الجانبين متساويين حسابياً وليس اقتصادياً.

وعملياً: قد تحتوى الموازنة على فائض أو عجز ويظهر ذلك عند إعداد الحساب الختامي للدولة في نهاية العام.

٥- مبدأ شيوع الموازنة:

مبدأ شيوع الموازنة يقصد به عدم تخصيص إيراد ما لتمويل نفقات معينة ، بمعنى عدم تخصيص إيراد الجامعات مثلاً لتمويل نفقاتها أو إيراد قناة السويس لتمويل نفقات التعليم ولكن يتم الإنفاق من تخصيص من قبل إيراد معين.

ووجود استثناءات لهذا المبدأ مثال: يتم تخصيص وفرض رسم معين لدور المحاكم ، ورسم النظافة في مصر.

٦- مبدأ واقعية تقديرات الموازنة:

مبدأ واقعية تقديرات الموازنة يعني عدم المغالاة في تحديد بنود إيرادات والنفقات العامة وبالتالي يحقق أهداف خطة الدولة.

الخلاصة:

هناك ثلاث حالات للموازنة العامة هي:

الحالة الأولى: حالة توازن الموازنة: وعندها (الإيرادات العامة = النفقات العامة)

الحالة الثانية: حالة فائض الموازنة: وعندها (الإيرادات العامة > النفقات العامة)

الحالة الأولى: حالة عجز الموازنة: وعندها (الإيرادات العامة < النفقات العامة)

سادساً مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد

في هذه المرحلة تطلب وزارة المالية أو الخزانة العامة للدولة من كل الجهات التي تشكل في مجموعها الموازنة العامة إرسال بيان محدد وتفصيلي لكافة إيراداتها المتوقعة لعام لاحق وبيان بكافة النفقات المتوقعة.

وبعد ذلك: يتم التفاوض بشأنها من الجهة المعدة للبيان ، ثم يتم تجميع كافة الإيرادات والنفقات المتوقعة في شكل موازنة موحدة للدولة لكي يتم عرضها على الجهات التشريعية.

المرحلة الثانية: مرحلة الاعتماد

في هذه المرحلة يتم عرض الموازنة العامة بعد الاستقرار على بنودها بشكل مبدئي على اللجان التشريعية تمهيداً لعرضها على الجهات التشريعية مثل: (البرلمان) بمدة كافية قبل ثلاث شهور على بداية العام على الأقل لكي يتم اعتمادها أو تعديلها أو رفضها.

ملحوظة: في حالة تأخير إقرار قانون الموازنة العامة يتم التنفيذ وفقاً لقانون الموازنة للسنة الماضية لحين إصدار قانون موازنة جديد.

المرحلة الثالثة: مرحلة التنفيذ

في هذه المرحلة تختص الجهات التنفيذية بتنفيذ قانون الموازنة العامة بما فيها من بنود إيرادات ونفقات.

وبعد ذلك: تقوم الجهات الرقابية في الدولة والتابعة إما لبرلمان الدولة أو مكتب المراجعة المركزي مثل الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر بمتابعة وتقييم وتنفيذ وإعداد تقارير عن ذلك في نهاية تنفيذ الموازنة.

المرحلة الرابعة: مرحلة المراجعة وإعداد الحساب الختامي

في هذه المرحلة يتم إجراء المراجعات اللازمة علي كافة بنود الموازنة ، ومعرفة ما تم تنفيذه بالفعل وإعداد تقارير تمهيداً لإعداد (الحساب الختامي).
الحساب الختامي: يوضح ما تم تنفيذه مقارنة بما هو مخطط له (الموازنة).

سابعاً العجز النقدي والعجز الكلي

العجز النقدي

يعكس مدي قدرة الموارد الاقتصادية (ضرائب - منح وإيرادات) علي تغطية نفقات الدولة.

ويتم حسابه كما يلي: العجز النقدي = المصروفات - الإيرادات

أو أنه:

العجز النقدي = (الأجور وتعويضات العاملين + شراء السلع و الخدمات + الفوائد + الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية + شراء الأصول غير مالية) - (الإيرادات + المنح + الإيرادات الأخرى)

أما العجز الكلي:

العجز الكلي = العجز النقدي + (متحصلات الإقراض والمبيعات الأصول المالية

بدون الخصخصة - حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية)

ثامناً الموازنة العامة للدولة والموازنة النقدية

الموازنة النقدية

هي بيان يتضمن تقديراً لموارد المجتمع من النقد الأجنبي

وأوجه استخداماتها خلال فترة مقبلة عادة ما تكون سنة.

وبالتالي: تتشابه (الموازنة العامة) مع (الموازنة النقدية) في أن:

كلاهما يتضمنان تقديرات وليس أرقام فعلية.

ولكن هناك اختلافات تتمثل في:

- ١ - أرقام الموازنة العامة تكون بالعملة المحلية أما أرقام الموازنة النقدية بالعملة الأجنبية.
- ٢ - الموازنة العامة تخص النشاط الحكومي فقط أما الموازنة النقدية تخص النشاط الحكومي ونشاط القطاع الخاص.

والارتباط الوثيق بينهما يتمثل في أن:

جزء من نفقات الجهاز الحكومي والقطاع العام يجب أن يكون متوفراً بالعملة الأجنبية.

تاسعا تمويل العجز الكلي في الموازنة

يتم تمويل العجز الكلي للموازنة من خلال عدة مصادر منها:

- ١ - الاقتراض سواء من السوق المحلي أو من السوق الخارجي.
- ٢ - الاقتراض من خلال حصيلة الخصخصة شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام في مصر كما حدث في السنوات الماضية في مصر.

التعريف الثاني: السياسة المالية:

تمثل كل من الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها والأدوات المالية التي تستخدمها (الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية) وهما يمثلان جانبي السياسة المالية.

التعريف الثالث: علم اقتصاديات المالية العامة:

هو فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يتناول بصفة أساسية دراسة وتحليل برامج الحكومة المتعلقة بإنفاق وجباية الأموال وآثارهما على كيفية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للسياسة المالية

هناك ثلاثة أنواع مختلفة للآثار أدوات السياسة المالية وهي:

١- الآثار التخصيصية.

٢- الآثار التوزيعية.

٣- الآثار الاستقرارية.

وفيما يلي شرح بإيجاز للعناصر السابقة ...

(١) الآثار التخصيصية

من المعروف أن:

موارد أي مجتمع مهما كانت كثيرة أو متعددة فهي موارد محدودة (الندرة النسبية) ،
وإذا افترضنا أن جميع موارد المجتمع قد استُخِمت بالكامل بالإضافة إلى عدم تغير أساليب الإنتاج المستخدمة فإن:

الفصل الثاني

النظام المالي وأثاره الاقتصادية

أولاً: تعريفات أساسية

التعريف الأول: النظام المالي

عبارة عن القواعد التنظيمية والمؤسسات والأجهزة التي تنظم النشاط المالي للدولة فيما يتعلق بقرارات الإنفاق العام ومصادر تمويله.

خصائص النظام المالي:

- ١- النظام المالي في أي مجتمع هو نظام مرتبط بباقي النظم الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على تحقيق أهدافها.
- ٢- النظام المالي والقواعد المالية تختلف من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف النظام السياسي والاجتماعي.
- ٣- النظام المالي في البلد الواحد يتغير بتغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذا البلد.

تخصيص الموارد:

عبارة عن التغير في توزيع الموارد بين أوجه الإنتاج المختلفة
بمعنى أن أي قرار بزيادة إنتاج إحدى السلع أو إنتاج سلع جديدة
يتطلب تحويل جزء من الموارد المستخدمة في إنتاج السلع الأخرى.

أي أنه:

في ظل التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية فإن أي قرار بزيادة إنتاج سلعة معينة
يعنى ضرورة تخفيض إنتاج السلع الأخرى.

والجدير بالذكر أنه:

علم اقتصاديات المالية العامة عند تناوله للآثار التخصيصية للأدوات المالية
يحدد لنا نفقة الزيادة في الإنتاج لبعض السلع والخدمات الأخرى التي ضحى بها
في سبيل تحقيق هذه الزيادة في الإنتاج وهو ما يعرف بـ (نفقة الفرصة البديلة).

مثال:

لو اتخذت الحكومة قرار بزيادة الإنفاق على التسليح
فهذا يعنى انخفاض إنفاقها في أحد المجالات الأخرى مثل البنية الأساسية (التعليم مثلاً).

ملحوظة هامة:

لفهم الآثار التخصيصية للسياسة المالية يجب التعرف على:

- ١- كيفية عمل كل أداة مالية.
- ٢- مدى تأثير سلوك الأفراد والمشروعات نتيجة استخدام كل أداة.

مثال:

- ١- التعرف على أثر رفع معدلات الضرائب على قرارات إنتاج المشروعات وقرارات استهلاك الأفراد.
- ٢- هل يؤدي تخفيض الضرائب على أرباح المشروعات إلى تشجيع الاستثمار وزيادة حجم العمالة أم لا ؟

الآثار التوزيعية (٢)

الآثار التوزيعية:

هي التغير في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بمعنى إعادة توزيع الدخل الحقيقي للمجتمع في صالح مجموعة ما على حساب مجموعة أخرى.

مثال توضيحي:

عندما تتخذ الحكومة قرار بالتوسع في الإنفاق على الخدمات الصحية ، فهذا يعنى زيادة تمتع أفراد المجتمع بالرعاية الصحية ، ولكن هذا يصاحبه انخفاض في إنتاج السلع الأخرى (آثار تخصيصية) ، لكن ستوجد فئات يزيد استهلاكها من الخدمات الصحية دون أن تخفض في استهلاكها من السلع الأخرى (آثار توزيعية) **وهكذا فإن:** السياسة المالية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي للمجتمع في صالح المجموعة الأولى (الأغنياء) على حساب المجموعة الثانية (الفقراء).

ملحوظة هامة:

يستحيل وجود سياسة مالية مفيدة لجميع الأفراد فعادة يؤدي تغير أدوات السياسة المالية إلى إفادة البعض على حساب البعض الآخر.

الآثار الاستقرارية (٣)

الآثار الاستقرارية للسياسة المالية تتلخص في:

قيام الأدوات المالية بتعويض أي انخفاض أو ارتفاع في مستوى الإنفاق الكلى الذي يحقق مستوى التوظيف الكامل للموارد.

أي ان: تغيير أدوات السياسة المالية بهدف تصحيح أي انحراف في هذا الإنفاق يخلق تغذية عكسية تعيد الإنفاق الكلى إلى مستواه المرغوب.

ملحوظة هامة:

الإنفاق الكلى يتكون من إنفاق الأفراد وإنفاق المشروعات من جهة ومن جهة أخرى إنفاق الحكومة.

مثال توضيحي:

نفترض أن الاقتصاد تعرض للآتي:

موجه من الكساد

الكساد معناه:
الطلب > العرض
أو الإنفاق > الإنتاج

الآثار الاستقرارية للسياسة المالية هي الآثار التوسعية والتي تتمثل في (زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب) وهو ما يعنى زيادة الإنفاق الكلى وحدث الاستقرار

موجه من التضخم

التضخم معناه:
الطلب < العرض
أو الإنفاق < الإنتاج

الآثار الاستقرارية للسياسة المالية هي الآثار الانكماشية والتي تتمثل في (تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب) وهو ما يعنى تخفيض الإنفاق الكلى وحدث الاستقرار

بالنسبة للآثار الاستقرارية فإننا سوف نتناول نقطتين هما:

(أ) الآثار الاستقرارية ودور الزمن

بداية:

أي استقرار اقتصادي لن يتحقق إلا إذا كانت التغذية العكسية حدثت في الوقت المناسب لمواجهة الظاهرة وهو ما يعنى أن الوظيفة الاستقرارية للحكومة أمر ضروري ولكنه غير كافى فلا بد من أخذ عنصر الزمن في الاعتبار.

وترجع أهمية الزمن بالنسبة للآثار الاستقرارية إلى عاملين هما:

العامل الأول: ضرورة رصد ظاهرة التغير في النشاط الاقتصادي:

حيث: أن القرارات الحكومية الخاصة باستخدام الأدوات المالية تتخذ من واقع بيانات عن تغيرات حدثت في تاريخ سابق وليس عن بيانات من الواقع الجاري ، كما أن هناك وقت يمر حتى يتم اتخاذ القرار باختيار الأداة المناسبة وهذه الفترة تعرف بـ "فترة اتخاذ القرار".

العامل الثاني: الآثار الناتجة بعد اتخاذ القرار:

حيث: هناك فترة زمنية تمر بين اتخاذ القرار باستخدام الأدوات المالية وظهور آثار هذه الأدوات ، فاتخاذ قرار بتغيير الإنفاق الكلي يستلزم بعض الوقت للتعرف على اتجاه أوجه الإنفاق وتعرف هذه الفترة بـ "فترة التنفيذ".

ملحوظة هامة:

إغفال عنصر الزمن عند استخدام الأدوات المالية قد يؤدي إلى دعم وتعزيز قوى الانحراف في الإنفاق الكلي بدلاً من تقويمها.

(ب) الاختيار بين الأدوات المالية:

هناك ثلاثة عوامل تحكم عملية الاختيار وهـ

"آثار الإنفاق الحكومي" و "آثار تحصيل الضرائب" هي كالتالي:

العامل الأول: مدى آثار الأداة المالية:

بمعنى: مدى انتشار هذه الآثار على مستوى الاقتصاد القومي ككل أو قصر تأثيرها على نشاط معين أو داخل إقليم معين.

العامل الثاني: سرعة تأثير الأداة المالية:

بمعنى: قصر الفترة الزمنية التي تستغرقها الأداة لإحداث الأثر الاستقراري المرغوب.

العامل الثالث: مرونة الأداة المالية:

بمعنى: قدرة هذه الأدوات على التحول استجابة للتغيرات العكسية في الإنفاق الكلي.

ثالثاً: الاقتصاد الوضعي والأحكام الذاتية

أي نظرية اقتصادية يكون هدفها التعرف على مدى كفاءة أداء السياسة المالية للتمييز بين السياسات المالية المرغوب فيها وغير المرغوب فيها. وللحكم على أداء السياسة المالية هناك اتجاهين هما :

الاتجاه الثاني

يعرف بالتحليل الاقتصادي المثالي أو المعياري (Normative)

الاتجاه الأول

يعرف بالتحليل الاقتصادي الواقعي أو الاقتصاد الوضعي (Positive)

وفيما يلي مقارنة بين الاتجاهين:

وجه المقارنة	الاتجاه الأول التحليل الاقتصادي الواقعي	الاتجاه الثاني التحليل الاقتصادي المثالي
التعريف	<p><u>يتضمن:</u></p> <p>تحديد جيد لآثار أدوات السياسة المالية بمعنى تحديد الآثار التخصيصية للموارد والآثار التوزيعية لأدوات السياسة المالية.</p> <p><u>هذا التحليل:</u></p> <p>يقوم على حقائق ثابتة ، بمعنى أنه لا يقبل وجهات نظر.</p> <p><u>بمعنى أنه:</u></p> <p>يتعامل مع ما هو كائن (ما يحدث بالفعل).</p>	<p><u>يتضمن:</u></p> <p>معايير موضوعية أخرى تعكس مدى رضا الأفراد على نتائج هذه السياسة من عدمه.</p> <p><u>هذا التحليل:</u></p> <p>يقوم على فروض غير مؤكدة وبالتالي لا يمكن اختبار صحتها عملياً بل تخضع للأحكام الذاتية.</p> <p><u>بمعنى أنه:</u></p> <p>يتعامل مع ما ينبغي أن يكون (ما ينبغي أن يحدث بالفعل).</p>

<p>يستخدم في:</p> <p>١- تقييم أداء أي سياسة.</p> <p>٢- هذا التحليل لا يخضع لأي معايير علمية ، وذلك لاستحالة التعبير عن رضا الأفراد لأن الحكم على رضا الأفراد لا يرجع لاختلافهم حول نتائج هذه السياسة بل يرجع إلى اختلاف وجهة نظرهم الذاتية.</p>	<p>يستخدم في:</p> <p>١- التنبؤ وقياس آثار استخدام أدوات السياسة الاقتصادية في ظل ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.</p> <p>٢- يتناول فروض يمكن اختبارها من حيث المنطق من ناحية ، ومدى ارتباطها بالواقع من ناحية أخرى.</p> <p>٣- التعرف على ما إذا كانت السياسة المالية مرغوبة أم لا.</p>	<p>الاستخدام</p>
<p>هل يتم ترشيد الدعم أم إلغائه ؟ وهل الحكومة تفرض ضرائب أم لا وبأي نسبة؟</p> <p><u>نجد أن:</u> كل فرد لديه وجهه نظر في هذا الموضوع.</p>	<p>أي مشكلة عجز في الموازنة في مصر تؤدي إلى مشاكل وآثار سلبية على استقرار الاقتصاد المصري.</p> <p><u>نجد أن:</u> هذه مشكلة لا يختلف عليها أحد.</p>	<p>مثال للتوضيح</p>

رابعاً: معايير تقييم السياسة المالية

هناك العديد من المعايير المستخدمة في تقييم السياسة المالية وأهم هذه المعايير ما يلي:

المعيار الأول: العدالة

- يعتبر معيار العدالة أكثر المعايير استخداماً عند مناقشة آثار السياسة المالية ، فالسياسة المالية يجب أن تتصف آثارها بالعدالة وذلك بالنسبة لجميع أفراد المجتمع.
- يتميز هذا المعيار بقبول عام من الأفراد في جميع المجتمعات ، ورغم القبول الكامل لمبدأ العدالة داخل أي مجتمع ، غير أن هناك صعوبة حقيقية في تحديد معنى العدالة.

فإننا نجد تباين نظريتين لفهم العدالة هما:

(أ) العدالة عند الناس	(ب) العدالة عند الاقتصاديين
هي مسألة نسبية ، فما يعتبره البعض عادلاً ربما يراه البعض الآخر غير عادل ، وبما أن الأفراد يميلون لإصدار أحكام ذاتية حول مفهوم العدالة فإننا نجد تباين حول معنى العدالة.	هو مفهوم ضيق يتعلق بالآثار التوزيعية للسياسة المالية ، حيث يهتم الاقتصاديون بمدى استفادة الفئات منخفضة الدخل أكثر من تركيزهم على الفئات التي لحق بها ضرر.

ولتحديد مدى صعوبة التحديد الحقيقي لفهم معنى للعدالة
نستعرض المثالين التاليين:

المثال الأول:

يتعلق بمدى عدالة الإنفاق الحكومي على تقديم خدمة التعليم المجاني
(هل هو عادل أم غير عادل ؟)

وهنا نجد أن:

هناك وجهتان نظر حول عدالة الإنفاق الحكومي على تقديم خدمة التعليم المجاني هما:

<u>وجهة النظر الأولى:</u> تري أنه إنفاق عادل	<u>وجهة النظر الثانية:</u> تري أنه إنفاق غير عادل
لأن الحكومة بذلك قد ساعدت في إعطاء فرص لمحدودي الدخل في الحصول على فرص تعليمية.	وذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار الأفراد الذين ليس لديهم أولاد على الإطلاق أو ليس لديهم أولاد في سن التعليم فهنا قيام هؤلاء الأفراد بدفع ضرائب تساهم في تمويل الإنفاق الحكومي على التعليم يعتبر غير عادى.

المثال الثاني:

يتعلق بمدى عدالة رفع الضرائب المباشرة على المشروعات
(وهل هو عادل أم غير عادل ؟) .

بالنسبة لعدالة فرض الضرائب على المشروعات هناك وجهتان نظر وهما:

وجهة النظر الأولى: ترى أن فرض الضريبة إنفاق عادل	وجهة النظر الثانية: ترى أن فرض الضريبة غير عادل
ترى أن الحكومة لابد أن تحصل على إيرادات ، وبالتالي لابد من فرض الضرائب ، وذلك لن يكون على عامة الشعب لأن دخولهم محدودة وبالتالي يتم فرض الضرائب على رجال الأعمال.	يرى أن قيام الحكومة بفرض الضرائب على المشروعات يؤدي إلى انخفاض الحافز على الاستثمار والإنتاج ، وبالتالي انخفاض الطلب على العمالة (وجود بطالة).

المعيار الثاني: الكفاءة الاقتصادية

الكفاءة الاقتصادية:

تعنى الحصول على أقصى إشباع ممكن في حدود الموارد الممكنة أو المحدودة ،
ولذلك الكفاءة الاقتصادية يقصد بها تحسين مستوى رفاهية أفراد المجتمع
بكل الوسائل الممكنة دون أن يلحق ضرراً بالآخرين.

ملحوظة هامة:

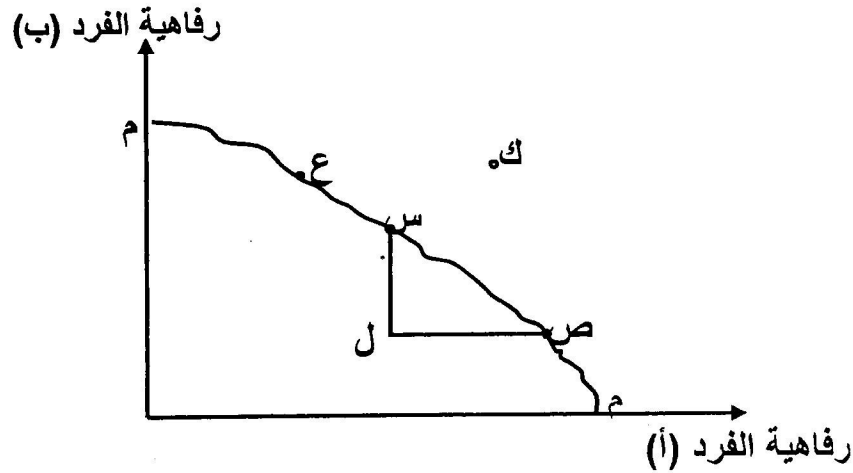
مفهوم الكفاءة الاقتصادية يهتم به الاقتصاديين وليس عامة الشعب
وذلك لأن العامة تهتم (بالأسعار - الأرباح - النفقة) ،
أما موضوع تحسين معيشة أفراد المجتمع فإنه لا علاقة لعامة الشعب به

ولتوضيح مفهوم الكفاءة الاقتصادية سوف نطبقه على كلاً من:

توزيع الدخل	تخصيص الموارد
<u>الكفاءة الاقتصادية لتوزيع الدخل</u> هو الوضع الذي يُوزع به الدخل في الاقتصاد بحيث يستحيل تحسين أوضاع بعض الأفراد دون إلحاق الضرر بأوضاع (منافع أو رفاهية) بعض الأفراد الآخرين.	<u>التخصيص الكفء للموارد</u> هو الوضع الذي توزع عنده الموارد بحيث يستحيل تحسين أوضاع (منافع أو رفاهية) بعض الأفراد دون إلحاق الضرر بأوضاع (منافع أو رفاهية) الأفراد الآخرين.

ولتوضيح معنى الكفاءة الاقتصادية لتخصيص الموارد

في مجتمع ما نستعين بالشكل التالي:



ومن الشكل نجد أن:

المنحنى (م م) يعبر عن منحنى إمكانيات الرفاهية.

وهي أن: الموارد الاقتصادية في المجتمع محدودة

فإن: هناك حدود لإنتاج السلع والخدمات ،

وبالتالي هناك أوضاع قصوى

يمكن تحقيقها لرفاهية كل فرد من المجتمع وليكن الفرد (أ) والفرد (ب)

وهذا الأوضاع تم تمثيلها بمنحنى إمكانيات الرفاهية (م م).

ويمكن تقسيم الشكل السابق لثلاثة أوضاع وهى:

الوضع عند النقطة (ك)	الوضع عند النقطة (ل)	الوضع عند المنحنى (م)
لا يمكن الوصول إليها فى ظل الموارد المتاحة للمجتمع	يمكن تحقيقها ولكنها لا تعبر عن الكفاءة لأننا لو قمنا بإعادة تخصيص الموارد بين (أ) ، (ب) سوف نحصل على إشباع أكبر.	يعبر عن وضع الكفاءة وبالتالي فإن النقطة (س، ص، ع) تعبر عن وضع الكفاءة لتخصيص الموارد لأننا لا نستطيع بعد ذلك تحسين مستوى رفاهية الفرد (أ) مثلاً إلا إذا لحق ضرر بالفرد (ب).

وهنا نجد أن:

التحرك من النقطة (ل) إلى النقطة (س) يعنى:

تحسين رفاهية الفرد (ب) دون إلحاق ضرر بالفرد (أ).

التحرك من النقطة (ل) إلى النقطة (ص) يعنى:

تحسين رفاهية الفرد (أ) دون إلحاق ضرر بالفرد (ب).

وعلى ذلك:

حدوث أي تحرك داخل المنطقة (س ل ص) يعنى إحداث تغيرات فى تخصيص الموارد بما يؤدى إلى استفادة الجميع ولذلك الوضع عند النقطة (ل) غير كفاء.

النقطة المرجعية لكفاءة:

١- معيار الكفاءة لا يعالج جميع مشاكل السياسة الاقتصادية لأنه يتخذ موقف حيادي تجاه مشكلة توزيع الدخل فى الاقتصاد.

٢- المعيار قد يلقى أحياناً معارضة شديدة على أساس تناوله لرفاهية جميع الأفراد من ناحية وتقييم هؤلاء الأفراد لمستوى رفاهيتهم من ناحية أخرى وهذه أمور من الصعب تحقيقها.

وبالرغم من هذه القصور لفهوم الكفاءة الاقتصادية إلا أن

استخدامه كمعيار للسياسة المرغوبة أصبح أمراً شائعاً.

المعيار الثالث: الوصاية الحكومية

الوصاية الحكومية:

تعني قيام الحكومة بتقديم خدمات قد لا يختارها الأفراد إذا ما توافرت لهم حرية الاختيار ، وهنا تلغى الحكومة إرادة الأفراد وتزاول أعمالاً قد تتنافى مع رغبة الأفراد على اعتبار أن الحكومة هي أكثر رشداً من الأفراد.

مثال توضيحي: التضامن الاجتماعي: فإذا طلبت الحكومة من الأفراد وضع جزء من المرتب على اعتبار أنهم عندما يصلون لسن الـ (٦٠ سنة) سوف يحصلون على قيمة هذا المعاش فتجد بأنه لن يدفع أحد ، ولذلك تلجأ الحكومة لاقتطاع هذا الجزء جبراً ويأخذ الفرد صافي المرتب. وبالنسبة لمعيار الوصاية الحكومية هناك وجهتان نظر:

وجهة النظر الأولى: المؤيدة للوصاية الحكومية	وجهة النظر الثانية: المعارضة للوصاية الحكومية
يرون أنه في حالات معينة تكون بالفعل قدرة الحكومة على تجميع وتقييم وتفسير المعلومات المتخصصة تفوق كثيراً قدرات الأفراد ، ومن ثم فاختيارات الحكومة تكون أفضل من الاختيارات التي يتخذها الأفراد.	يرون أنه لا يوجد أساس واضح لتطبيق المعيار عند الاختيار بين الأدوات البديلة للسياسة المالية وسبب ذلك هو عدم توافر قاعدة مطلقة للحكم على مدى رشد اختيارات الأفراد من عدمه.

المعيار الرابع: الحرية الفردية

نجد أن: الكثير من الأفراد يعلق على الحرية الاقتصادية ويقولون أن الحكومة يجب أن يكون لها دوراً محدوداً وإن كان لها دور يجب ألا يتعارض مع الحرية.

الحرية عند الاقتصاديين

معناها أن المعاملات الاقتصادية هي معاملات اختيارية تتم بين تنظيمات اقتصادية من خلال الاتفاقيات المتبادلة بين البائعين والمشتريين وعلى أساس الأسعار التي يتم الاتفاق عليها.

مثال تومنيحي:

كلما تدخلت الحكومة عن طريق فرض ضرائب نجد أن ذلك يؤثر سلباً على معيار الحرية الفردية ، فعندما تتدخل الحكومة وتفرض ضرائب تقل من حرية الفرد فمثلاً فرد مرتبه ١٠٠٠ جنية وأخذت الحكومة ضرائب ٢٠٠ جنية ، وبالتالي ينفق الفرد ٨٠٠ جنية فقط.

التعارض بين المعايير:

إن تقييم سياسة معينة وفقاً لهذه المعايير أمر صعب بل مستحيل وذلك لأنه يصعب توافر هذه المعايير جميعاً ، فعلى سبيل المثال إذا كان هناك عدالة في التوزيع فإن ذلك يتعارض مع الكفاءة ، وفي الواقع توجد بعض المعايير المتعارضة بطبيعتها وينطبق هذا الوصف على التدخل الحكومي والكفاءة.

ومما سبق نستخلص أن:

التحليل الاقتصادي وحده لا يستطيع أن يضع أحكاماً محددة عما إذا كانت السياسة المالية سياسة مرغوب فيها أم غير مرغوب فيها ، ولكن التحليل الاقتصادي يستطيع أن يوضح الآثار المتعددة للأدوات المالية ، وبالتالي يساعد على تكوين حكم على هذه السياسات.

أولاً: خصائص السلع الاجتماعية

بداية

الهدف الأساسي من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات المادية للمجتمع وذلك عن طريق إنتاج السلع والخدمات التي تشبع هذه الحاجات.

وبالتالي فإننا يمكنه تقسيم حاجات المجتمع إلى:

حاجات خاصة

حاجات عامة

وهنا نجد أن:

حاجات خاصة

تتطلب إنتاج سلع خاصة

حاجات عامة

تتطلب إنتاج سلع اجتماعية

السلع الخاصة:

هي السلع التي تتميز بخاصيتين وهما :

- أ- المنافسة في الاستهلاك
- (عدم استهلاك جماعي).
- ب- القدرة على الاستبعاد
- (القدرة على الحرمان).

السلع العامة:

هي السلع التي تتميز بخاصيتين وهما :

- أ) عدم المنافسة في الاستهلاك
- (الاستهلاك الجماعي).
- ب) عدم القدرة على الاستبعاد
- (عدم القدرة على الحرمان).

في ضوء ما سبق فإن خصائص السلع الاجتماعية هي:

عدم القدرة على الحرمان أو الاستبعاد

عدم المنافسة في الاستهلاك

الخاصية الأولى: عدم المنافسة في الاستهلاك

السلع الخاصة	السلع العامة والاجتماعية	وجه القارنة
<p>⇨ تتميز هذه السلع بمبدأ التنافس في الاستهلاك وبالتالي فإن: استهلاك فرد لهذه السلعة قد يؤدي إلى حرمان الأفراد الآخرين من استهلاكها.</p>	<p>⇨ تتميز هذه السلع بعدم المنافسة في الاستهلاك (جماعية الإستهلاك) وبالتالي فإن: استهلاك فرد لهذه السلعة لا يؤدي إلى حرمان الآخرين من استهلاكها.</p>	المنافسة في الاستهلاك
<p>⇨ منافع السلعة الخاصة هي سلع قابلة للتجزئة أي يستطيع الأفراد الحصول عليها بكميات متفاوتة.</p>	<p>⇨ منافع السلع العامة غير قابلة للتجزئة فالسلع الاجتماعية عندما تقدم لإشباع حاجة عامة تعطي منافعها ككل ولا تتجزأ.</p>	منافع السلع
<p>⇨ هناك علاقة واضحة وصريحة بين المستهلك والسلع الخاصة حيث تقتصر منافعها على مستهلكها وحده ولا تمتد للأشخاص الآخرين.</p>	<p>⇨ هناك علاقة غير مباشرة بين المستهلك والسلعة العامة لأن منافع هذه السلع تعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع.</p>	العلاقة بين المستهلك والسلعة
<p>⇨ شخص يريد تناول اللحم ولكنه ليس لديه المال الكافي لشراء اللحم وبالتالي لن يتناولها ولذلك فهذه سلعة خاصة ويقام شخص معين بأكل قطعه من اللحم فإن الأفراد الآخرين لا يستطيعون مشاركته في أكلها.</p>	<p>⇨ وزارة الدفاع لا يمكن لها حماية أشخاص أو مناطق معينة دون أخرى ولكنها تدافع عن الحدود المصرية والكل سوف يستفيد من هذه الحماية .</p>	مثال توضيحي

الخاصية الثانية: عدم القدرة على الحرمان أو الاستبعاد

عدم القدرة على الاستبعاد:

تعني عدم قدرة النظام الاقتصادي على حرمان أو استبعاد أي فرد من المجتمع من التمتع بمنافع السلع الاجتماعية.

وهو ما يعني أن:

السلع الاجتماعية هي سلع يستحيل قصر الاستفادة منها على فرد معين أو على عدد معين من الأفراد وبالتالي سوف يستطيع أي فرد الانتفاع بها سواء سدد ثمنها أو لم يسدد.

يجب أن نعلم بأن الحكومة تلجأ للإنتاج السلع العامة لسببين وهما:

(أ) سبب اجتماعي: حيث أن الدولة تكون مسئولة عن توفير سلع معينة للمجتمع.

(ب) سبب اقتصادي: إضافة المستهلك لهذه السلعة يؤدي إلى ارتفاع التكلفة.

ولكن:

هل كل السلع العامة لا تحصل الدولة من خلالها على مقابل؟؟

بالطبع لا:

هناك سلع تقدمها الدولة وتحصل على مقابل وهذه السلعة (لا هي سلعة عامة) (ولا هي سلعة خاصة) وهذا النوع من السلع ينطلق عليه (سلع شبه عامة)

السلع شبه العامة:

هي تلك السلع التي تتميز بخاصية واحدة وهي عدم المنافسة في الاستهلاك (جماعية الاستهلاك) ولكن من لم يدفع مقابل هذه السلع يستبعد.

وهنا نجد أنها: افتقدت الشرط الثاني وهو عدم القدرة على الحرمان أو الاستبعاد.

ولذلك فإن: كل سلعة تتميز بعدم القدرة على الاستبعاد هي سلعة عامة ولكن ليس كل سلعة تتميز بجماعية الاستهلاك هي سلعة عامة وإنما قد تكون سلعة شبه عامة.

مثال توضيحي

العرض السينمائي يعتبر نموذجاً لإيضاح عدم ضرورة تلازم خاصيتي
(عدم المنافسة في الاستهلاك - عدم القدرة على الحرمان)
وذلك لأنه عند بدء عرض الفيلم فإن جميع الحاضرين داخل القاعة يتمتعون بالمشاهدة
وهي جماعية الاستهلاك ولكن العرض السينمائي
يمكن قصر الاستفادة منه على عدد معين عندما يحدد ثمناً لدخول قاعة العرض

ثانياً: السلع الاجتماعية ومشكلة التهرب من الدفع

هنا نجد أن

خاصيتي السلع الاجتماعية لا تشجع القطاع الخاص على إنتاج مثل هذه السلع
ولكن من الممكن أن يقدمها أو يديرها القطاع الخاص

مثال توضيحي

⇨ بفرض وجود مدينة تتكون من (١٠ أفراد) وتتعرض هذه المدينة لخطر الفيضان ولذلك مطلوب
بناء سد أو جسر .

⇨ ولو افترضنا أن نفقة إنشاء السد هي (٥٠٠٠ وحدة نقدية)

وبالتالي فإن نصيب كل فرد يساوي
$$\frac{\text{النفقة}}{\text{عدد الأفراد}} = ٥٠٠ \text{ وحدة نقدية.}$$

⇨ وإنه إذا كانت المنافع التي سوف يحصل عليها كل فرد تعادل (١٠٠٠ وحدة نقدية) فإن
المنافع الصافية لكل فرد تعادل (٥٠٠ وحدة) .

وهنا نجد أن: بناء هذا السد مطلوب من الناحية الاجتماعية إلا أننا قد نجد أن هناك رغبة لدى
بعض الأفراد في عدم سداد نفقات إنتاج السلع الاجتماعية (بناء السد) خاصة إذا ما تأكد لدى
الأفراد فكرة إمكانية قيام الأفراد الآخرين بتحمل جميع نفقات المشروع (إنشاء السد) وأن منافع
المشروع يستطيع الحصول عليها سواء ساهم في نفقات إنشاء المشروع أو أمتنع .

وفي هذه الحالة :

السلوك الطبيعي لهذا الفرد هو عدم سداد نصيبه من النفقات وذلك لسببين:

أ- ضمان حصوله علي منافع للمشروع.

ب- مساهمة النقدية تخضع لإرادته الشخصية.

وكذلك نجد أن:

⇨ تزداد فكرة التهرب الضريبي مع زيادة عدد أفراد المجتمع لأنه كلما زادت عدد الأفراد فإن المساهمة المالية له تكون أقل أهمية في تنفيذ المشروع بينما فكرة التهرب الضريبي تنخفض مع انخفاض عدد أفراد المجتمع وذلك لأن تهرب الفرد من الدفع يعني حرمانه من منافعها ولذلك فهو حريص علي الوفاء بالتزاماته.

الخلاصة:

في ظل مبدأ المساهمة الاختيارية للأفراد في نفقات إنتاج السلع الاجتماعية ومحاولة الأفراد الحصول علي أقصى المنافع بأقل قدر من التضحيات فإن:

كل فرد يحاول التهرب من دفع نفقات إنتاج السلع الاجتماعية طالما لا يوجد ما يعيق انتفاع الفرد بها إذا ما أنتجت وفي حالة سيطرة فكرة التهرب من الدفع علي العقول فإن السلع الاجتماعية لن تتوفر رغم حاجة الأفراد إلي هذه السلع.

ونستنتج مما سبق أن:

جميع الحلول ترتبط بتدخل الدولة أو الحكومة من خلال فرض ضريبة تعادل ٥٠٠ وحدة نقدية

علي كل منتفع (كما في حالة المثال السابق) واستخدام هذه الحصيلة في تمويل بناء السد.

⇨ أما عن الكمية التي يجب إنتاجها من السلع الاجتماعية فهو أمر معقد ومرتببط بقرار سياسي

نتيجة لعمل سياسي معين وفي المجتمعات الديمقراطية يتم تحديد تلك الكميات من خلال عملية

التصويت ومبدأ الأغلبية وهذا ما يعرف بـ (السوق السياسي).

ثالثاً: تحديد الحجم التوازني للسلع الاجتماعية

في ظل نظام السوق:

تتحدد الكميات التوازنية عندما (الطلب السوقي = عرض السوق)

ولذلك فإن :

منحنى الطلب

منحنى العرض

يختلف منحنى الطلب بالنسبة :

للسلع العامة

هي التجميع الرأسي لمجموع الأسعار التي يرغب الأفراد في سدادها عند الكميات المختلفة. أي أن: الكمية هو الذي يلعب دور ويؤثر في السعر.

للسلع الخاصة

هو التجميع الأفقي لمجموع الطلبات الفردية عند الأثمان المختلفة. أي أن: السعر هو الذي يلعب دور ويؤثر في الكمية.

يعكس نفقات الإنتاج مع علم أن منحنى عرض السلع الاجتماعية يتماثل تماماً مع منحنى السلع الخاصة

رابعاً: تحديد الحجم الأمثل للسلع الاجتماعية

نجد أن: اتخاذ أي قرار اقتصادي بشأن الحجم الأمثل أو الكفاءة لسلعة

معينة وفقاً لشروط باريتو يتطلب المقارنة بين:

النفقات الحدية

↪ تحديد النفقة الحدية للسلع الاجتماعية لا يختلف عن تحديد لها للسلع الخاصة.
↪ النفقة الحدية: تتمثل في زيادة كمية الموارد المستخدمة بهدف زيادة الإنتاج بوحدة إضافية.

المنافع الحدية

↪ تحديد المنفعة الحدية للسلع الاجتماعية يختلف عن تحديد لها للسلع الخاصة.
↪ المنافع الحدية للسلع الخاصة: هي الزيادة في المنفعة الكلية للفرد عند زيادة استهلاكه بوحدة واحدة.
↪ المنفعة الحدية للسلع الاجتماعية: هي مجموع الزيادة في منافع الأفراد التي يستهلكونها.

وعلى ذلك:

شرط الكفاءة الاقتصادية (حجم الإنتاج الأمثل) في حالة السلع الاجتماعية يتحقق عندما:

النفقة الحدية لإنتاج السلع الاجتماعية = مجموع المنافع الحدية التي يحصل عليها أفراد المجتمع

خامساً: أنواع المؤثرات الخارجية

المؤثرات الخارجية:

هي عبارة عن آثار مترتبة على مشروع معين قد تكون آثار موجبه أو آثار سالبة.
تعريف آخر: هي تلك المؤثرات التي تحدث خارج نطاق السوق أو هي تلك الاستفادات أو الأضرار التي تلحق بأحد أطراف السوق دون أن يقابلها دفع.

مثال توضيحي

- شخص يسكن في الدور الأول وقد باع صاحب العمارة الدور الأرضي لصاحب فرن فإن الفرن سوف تلحق ضرر بالسكان بسبب حرارة الفرن (أضرار خارجية).
- قد يقوم شخص بزراعة (ورد - فل - ياسمين) وبالتالي فإن جدره سوف يشم رائحة طيبة دون أن يدفع تكلفة (أثر إيجابي).

يمكنه تقسيم المؤثرات الخارجية إلى عدة أقسام كالتالي:

التقسيم الأول:

مؤثرات إيجابية ومؤثرات سلبية:

مؤثرات خارجية	مؤثرات إيجابية
تعرف بالنفقات الخارجية وهي تمثل الضرر الذي يصيب أحد الأطراف نتيجة نشاط الطرف الآخر دون أن يحصل علي مقابل أو تعويض.	تعرف بالوفورات الخارجية وهي تلك التي تؤدي إلي استفادة طرف دون أن يتحمل تكلفة.

التقسيم الثاني:

مؤثرات من جانب واحد ومؤثرات متبادلة:

مؤثرات متبادلة	مؤثرات من جانب واحد	
معناها أن سلوك كل طرف من أطراف التعامل يؤثر علي الأطراف الأخرى.	هي الآثار المفيدة أو الضارة التي ينقلها أحد أطراف التعامل إلى الطرف الآخر.	التعريف
⇨ قيام أحد شركات البترول في البحث عن البترول وقد وجدت بترول في منطقة ما فإنه من الممكن أن شركة أخرى تبحث في نفس المنطقة اعتماداً علي الاستكشاف الأول وبالتالي فالشركة الثانية استفادت من الشركة الأولى ويمكن للشركة الأولى أن تستفيد من الأراضي التي تقيم فيها المشروع نتيجة اتجاه الشركات العالمية نحو هذه المنطقة.	⇨ قيام أحد الجيران ببناء حديقة (فل - ياسمين) فإنني هنا استفدت من العطور الجميلة دون دفع تكلفة ودون التأثير علي الجار.	مثال

التقسيم الثالث: مملن تقسيم المؤثرات الخارجية
تبعاً لنوع النشاط المدنى للآثار أو نوع الطرف المتأثر:

النوع الأول : المؤثرات الخارجية لمشروع علي مشروع

المؤثرات الخارجية لمشروع علي مشروع

هي المؤثرات التي تحدث إذا كان النشاط الإنتاجي لأحد المشروعات يؤثر سلباً أو إيجاباً في إمكانيات إنتاج مشروع آخر أو مشاريع أخرى.

ولذلك فإنه:

الكفاءة الإنتاجية لأي نشاط إنتاجي لا تتوقف علي ما يحدث داخل المشروع فقط ، بل يتوقف أيضاً علي الظروف الخارجية المحيطة بالمشروع.

مثال: محاولة إحدى شركات البترول استكشاف حقل بترول في منطقة ما وبالتالي سوف تتحمل كل التكاليف وعندما تطمئن باقي الشركات أن هناك بترول أو غاز طبيعي في هذه المنطقة فإنها لا تبحث في منطقة أخرى عن البترول وإنما تستفيد وتبدأ في البحث في المنطقة المجاورة وفي هذه الحالة نجد أنه:

الشركة الثانية قد استفادت من خبرات الشركة الأولى وبالتالي فإن الشركة الثانية تتحمل تكاليف أقل مما لو كانت تبحث في منطقة غير معلومة الأمور.

وهنا نلاحظ أنه:

المشروع الذي يزاول النشاط يحصل علي وفورات (أو نفقات خارجية) من المشروعات الأخرى دون دفع أي مقابل مما يترتب عليه سوء تخصيص موارد المجتمع.

وهنا سوف نفرق بين

حالة النفقات الخارجية	حالة الوفورات الخارجية
المشروعات التي تخلق نفقات خارجية فإنها لا تحسب تلك النفقات التي تتحملها المشروعات الأخرى عند تحديد أثمانها وبالتالي تتجه إلي التوسع في الإنتاج.	المشروعات التي أوجدتها لا تحصل علي المقابل الكامل للمنافع التي نتجت عن نشاطها وبالتالي لن تقوم إلا بقدر قليل من هذا النشاط.

التالي: أحياناً قد لا يحقق المشروع أرباحاً من وجهة نظر أصحابه ولكن يكون مربحاً من وجهة
لر المجتمع وهنا يقوم صاحب المشروع بتقليل نشاطه علي الرغم من فائدته للمجتمع وعلي العكس
ب حالة النفقات الخارجية وهنا يعجز جهاز السوق عن توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات من
جهة النظر القومية مما يتطلب تدخل الحكومة.

النوع الثاني : المؤثرات الخارجية لمشروع علي مستهلك

المؤثرات الخارجية لمشروع علي مستهلك

وجود مشروع أو أكثر أدى لحدوث آثار إيجابية أو سلبية علي منافع الأفراد
الذين ليست لهم أي علاقة بنشاط هذا المشروع.

مثال: حلوان في الماضي كانت تتميز بالهدوء والنظافة ولكن هذه الأوضاع تغيرت كثيراً بعد قيام
عدد من المصانع بها فأصبح الهواء ملوث وأصبحت حلوان تعاني من عدم النظافة والنظام ...
فهذا أثر سلبي.

وهنا نجد أن:

بما أن هذه المشروعات لا تأخذ في اعتبارها إلا قيمة مدخلات الإنتاج وحدها مهملة تماماً النفقات
الأخرى الناتجة عن انخفاض المستوى الصحي وعدم كفاية المرافق العامة فهذه النفقات لا يتضمنها
حسابات تلك المصانع ، فالذي يتحملها هم الأفراد المقيمين في هذه المنطقة وهم ليسوا أطرافاً في
التعامل السوقي لإنتاج هذه المشروعات الصناعية بل هم طرف ثالث خارج إطار سوق منتجات
هذه المشروعات.

ثانياً: المؤثرات الخارجية والحجم الكفء للإنتاج

إشرح مستعيناً بالرسم البياني أثر ظاهرة الوفورات الخارجية في إعاقة عمل نظام السوق
عن توفير الحجم الأمثل من الرعاية الصحية ؟

حجم الإنتاج الكفء يتحدد في النظرية الاقتصادية عندما:

العرض = الطلب

ما يدفعه الأفراد ثمناً
لهذه السلعة

النفقة الحقيقية لإنتاج
هذه السلع والخدمات

وحيث أن:

الإنتاج يتعرض لمؤثرات خارجية تحدث خارج نطاق السوق (خارج جهاز الثمن)
فإن ثمن السلعة من الممكن أن (يقل أو يزيد) عن النفقة الحقيقية للإنتاج.

مثال توضيحي:

بدراسة أثر المنافع الخارجية والنفقات الخارجية على الحجم الكفء للإنتاج بيانياً على أن تكون:

المنافع الخارجية	النفقات الخارجية
مثل مشروع حداثق البرتقال	مثل إنتاج الحديد في حلوان
<p><u>الوضع في حالة عدم وجود وفورات خارجية:</u></p> <p>يتحقق التوازن عند تساوي منحنى الطلب مع العرض عند النقطة (ن) والتي عندها تكون الكمية التوازنية هي (ك) والسعر التوازني (س).</p>	<p><u>الوضع في حالة عدم وجود نفقات خارجية:</u></p> <p>يتحقق التوازن عند تساوي منحنى الطلب مع العرض عند النقطة (ن) والتي عندها تكون الكمية التوازنية هي (ك) والسعر التوازني (س).</p>

الوضع بعد حدوث نفقات خارجية:

- لو استطاعت الدولة أن تحدد حجم هذه المؤثرات العملية وفرضت ضريبة وطلبت من مسببي التلوث التصرف في خفض التلوث وهنا يتم فرض ضريبة التلوث.

- فرض هذه الضريبة سوف يؤدي لزيادة التكلفة (بسبب إضافة النفقات) \Downarrow انخفاض العرض وبالتالي ينتقل العرض من (ع ع) إلى (ع/ع) \Downarrow انخفاض الكمية المعروضة إلى (ك/) وارتفاع السعر التوازني إلى (س/).

في حالة تدخل الحكومة :

- ١ - المستهلك سوف يدفع الثمن المنخفض للسلعة (س).
- ٢ - الفرق بين الثمن المرتفع (س/) والمنخفض (س) فهي نفقة يتحملها الطرف الثالث في شكل ارتفاع نفقات العلاج وارتفاع نفقة الاستفادة من المرافق العامة.

الوضع بعد حدوث الوفورات خارجية:

- في حالة حساب قيمه الوفورات الخارجية فانه يجب اعتبار منتجو عسل النحل طلاب لمنتجات حدائق البرتقال ، لذلك نقوم بإضافتهم إلى منحنى الطلب الأصلي.

- إضافة منتجو عسل النحل إلى منحنى الطلب \Leftarrow زيادة الطلب \Leftarrow وبالتالي ينتقل منحنى الطلب من (ط ط) إلى (ط/ط) \Leftarrow زيادة الكمية المنتجة مع ارتفاع السعر لنصل للوضع التوازني الجديد عند (ك/ ، س/).

وهنا نلاحظ أن:

أ- في حالة إنتاج سلعة ذات نفقات خارجية \Leftarrow فإن قوى السوق تعمل علي زيادة الموارد المخصصة لإنتاج هذه السلعة.

ب- في حالة إنتاج سلعة ذات وفورات خارجية \Leftarrow فإن قوى السوق تعمل علي تخفيض الموارد المخصصة لإنتاج هذه السلعة.

ج- في حالة تخصيص مقدار أكبر أو أقل من الموارد لإنتاج سلعة معينة فهذا يعني أن قوى السوق قد فشل مما يستدعي تدخل الحكومة.

سابعاً: فشل نظام السوق والتدخل الحكومي

- نظام السوق في بعض الأحيان قد يفشل في تقديم بعض السلع خاصة السلع العامة الاجتماعية وهي السلع التي تتميز بكبر حجمها وجماعية الاستهلاك ويصعب أن نحرم مستهلك منها حتى لو لم يكن يملك ثمنها.

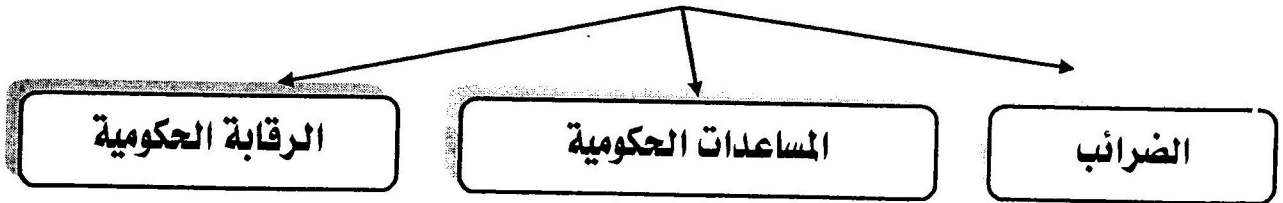
- ويمكن للحكومة استخدام مجموعة من الأدوات تساعد على الوصول للحجم الأمثل والكفاءة للإنتاج وتعالج مشكلة تخصيص الموارد بما يتناسب مع حاجات المجتمع.

وهذه الأدوات تتمثل في الآتي:

استخدام الحكومة للأدوات المالية ذات الاتجاهات التصحيحية للتغلب على مشكلة عدم قدرة قوى السوق على تقديم هذا القدر من الموارد اللازمة لتحقيق المستوى الكفاء لإنتاج السلع وهذه الأدوات هي (الضرائب - المساعدات الحكومية - الرقابة الحكومية).

قيام الحكومة بإنشاء هذه المشروعات وتخصيص الموارد اللازمة لها وتصلح هذه الطريقة بالنسبة للمراحل الأولى للدول النامية لأن في هذه المرحلة تكون ربحية المشروعات موضع شك بالنسبة للأفراد.

الأدوات التي تستخدمها الحكومة لتحقيق الإنتاج الكفاء للموارد



الأداة الأولى: الضرائب

- لو أن هناك مصنع لإنتاج الحديد بحلول يؤدي لحدوث نفقات خارجية سببها التلوث ، المشكلة هنا أن قوى السوق لا تحمل المشروعات المنتجة للحديد النفقات الخارجية.

- يمكن للحكومة أن تصحح هذه الأوضاع من خلال فرض ضريبة علي تلك المشروعات تعادل قيمة نفقات التي يتحملها الطرف الثالث ويمكن أن نطلق عليها ضريبة التلوث مثلاً.
- عند قيام الحكومة بفرض الضريبة لا يعني انتهاء المشكلة بل هي نقطة بداية لأنه هناك اختلاف على فرض الضريبة وهو بأن:

أ- تفرض حسب حجم الإنتاج (زيادة الإنتاج \Rightarrow زيادة التلوث \Rightarrow \uparrow نفقات خارجية \Rightarrow فرض المزيد من الضرائب).

ب- تفرض حسب حجم التلوث بما يشجع هذه المشروعات علي البحث عن طرق بديلة للإنتاج تخفض من حجم التلوث.

أي أن:

الضريبة في النهاية تؤدي إلي انخفاض الكميات المباعة ، وارتفاع الثمن وهو ما يعني تخفيض حجم الموارد المخصصة لهذا الإنتاج وتحمل مستهلك السلعة بنفقات إنتاجها الحقيقية.

الأداة الثانية: المساعدات الحكومية

تقوم الحكومة بتقديم إعانات حكومية في حالة المشروعات ذات الوفورات الخارجية بهدف زيادة تخصيص الموارد لهذه المشروعات بما يمكن هذه المشروعات من تخفيض التكلفة (الثمن) ، وزيادة الطلب علي منتجاتها ومن ثم زيادة حجم الإنتاج.

أي أن:

الإعانة تؤدي إلي زيادة الكميات المباعة وبالتالي سوف ينخفض الثمن الحقيقي للسلعة ويزيد معها الطلب وسوف تتجه المشروعات لتخصيص المزيد من الموارد نتيجة تقديم الإعانة الحكومية (أي أن منحني الطلب سوف يزداد).

الأداة الثالثة: الرقابة الحكومية

يمكن للحكومة علاج مشكلة النفقات الخارجية عن طريق إصدار القوانين التي تضع حد أقصى لكمية التلوث الناتجة عن هذا النشاط وهنا المشروعات سوف تتجه إلي استخدام طرق إنتاج جديدة أكثر نفقة تقلل من حجم التلوث أو تلجأ هذه المشروعات لتخفيض إنتاجها (أي أن منحني العرض سوف ينخفض).

ثامناً: كفاءة الأدوات المالية

الأداة الرابعة: كفاءة الأدوات المالية:

- إن توافر الأدوات المالية الحكومية أو قيامها بالرقابة أو إنشاء المشروعات ذات الوفورات والنفقات الخارجية لا يعني تفضيل أسلوب عن آخر فكل منها يمكن يحقق الإنتاج الكفاء.
 - استخدام الأدوات المالية في معالجة المؤثرات الخارجية ليس بالأمر الجديد فهي أدوات مرنة لأن معدلات الضرائب والإعانات الحكومية يمكن تعديلها.
 - مستوي الإنتاج في حالة المنافسة الكاملة لن يكون كفاء؛ وأن كل زيادة في الإنتاج ستزيد من قدر المنافع عن النفقات.
 - الخطوة التالية بعد عملية تحديد قيم المنافع والنفقات الخارجية هي اختيار الأداة المناسبة لتحقيق الهدف.
- فمثلاً: عند التعرض لموضوع نفقات تلوث البيئة فإن الهدف الأساسي من استخدام الأدوات المالية هو التخلص المباشر أو غير المباشر من حجم التلوث.

الفصل الرابع

الموازنة العامة

وفي هذا اللقاء سنتعرف على النقاط التالية:

أولاً: تعريف الموازنة

هي بيان تقديري بإيرادات الدولة ونفقاتها خلال فترة مقبلة (عادة سنة) وإجازة هذا البيان من السلطة التشريعية في الدولة (مجلس الشعب في حالة مصر) لهذا البيان.

تعريف آخر

هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن ، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق الرفاهية ، والنمو الاقتصادي ، والعدالة الاجتماعية.

عناصر مفهوم الموازنة:

يشتمل مفهوم الموازنة العامة على:

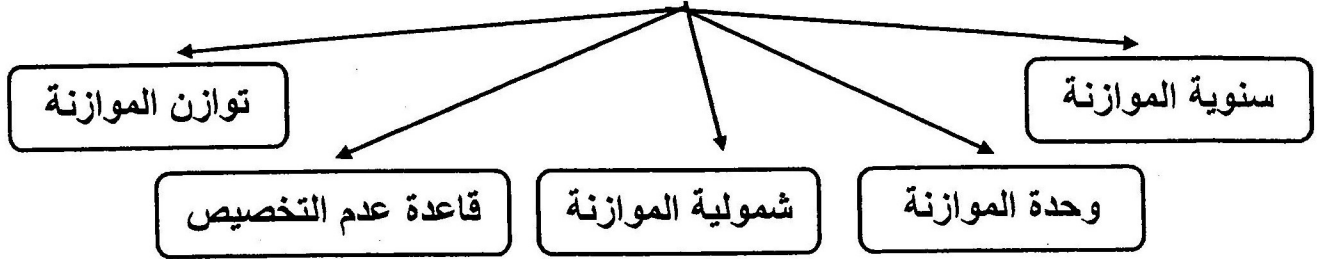
الموافقة على التقديرات
السابقة من السلطة التشريعية

اعتماد الإنفاق
والإيرادات خلال سنة

بيان مفصل للإنفاق
والإيرادات الحكومية

خطط إنفاق الدولة
ووسائل تمويلها

ثانياً: قواعد إعداد الموازنة



١- قاعدة سنوية الموازنة:

يتم تقدير نفقات وإيرادات الدولة لمدة عام واحد ، ويتم ذلك بصفة دورية وتعرض الموازنة سنوياً على المجلس التشريعي.

- وليس بالضروري متى تبدأ هذه السنة ويطلق عليها سنة مالية وقد تتوافق مع السنة الميلادية.

مبررات قاعدة السنوية:

تنقسم هذه المبررات إلى:

اعتبارات مالية	اعتبارات سياسية
زيادة الفترة الزمنية يجعل من الصعب تقديم الإنفاق والإيراد خلال هذه الفترة خصوصاً في فترة عدم استقرار الاقتصاد.	عرض مشروع الموازنة كل عام على الهيئة التشريعية يكفل رقابة فعالة لممثلي الشعب على خطط إنفاق الحكومة وإيراداتها.

٢- قاعدة وحدة الموازنة:

معناها أن الميزانية يتم إعدادها لكل دولة مرة واحدة وذلك لتسهيل معرفة المركز المالي للدولة على عكس لو وزعت موازنة الدولة بين عدة موازنات.

ورغم أهمية هذه القاعدة فقد ظهرت بعض الضرورات التي دفعت كثير من الحكومات إلى الخروج عن القاعدة.

ويتمثل الخروج عن القاعدة في وجود موازنات أخرى مثل:

الحسابات الخاصة بالخرانة

تسجل فيها المبالغ التي تحصل عليها الحكومة ولا تعتبر إيرادات لها ، وكذلك تخرج بعض المبالغ لا تعتبر نفقات عامة (مثل التأمينات).

الموازنات غير العادية

تشمل المبالغ التي تضطر الحكومة لإنفاقها بصفة استثنائية ولا تمويل من الإيرادات العادية (مثل الحروب).

الموازنات الملحقة والموازنات المستقلة

هي تلك الموازنات المنفصلة التي توضع لبعض المشروعات الحكومية التي تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً وذلك بهدف توفير قدرأ من الحرية لتلك المشروعات. ويتمثل وجه الاختلاف بينهما في مدى استقلال الموازنة عن ميزانية الدولة حيث: الموازنات الملحقة: إذا حققت فائضاً أو عجزاً فإنه يدرج بالموازنة العامة للدولة. الموازنات المستقلة: إذا حققت فائضاً أو عجزاً فإنه يحتفظ به داخل المشروع. أي أن: الموازنات المستقلة أكثر استقلالاً من الموازنات الملحقة.

٣- قاعدة الشمول:

تتطلب هذه القاعدة بأن تدون في الموازنة العامة جميع الإيرادات العامة وجميع النفقات العامة. أي أنه: لا يجوز تبعاً لتلك القاعدة أن تقوم جهة حكومية بخصم نفقاتها من إيراداتها فيما يعرف بطريقة الناتج الصافي.

٤- قاعدة عدم التخصيص:

وتعني عدم تخصيص إيراد معين لنفقات معينة وذلك لأن تخصيص إتفاق معين لأداء خدمة معينة. مثال: لا يتم تخصيص متحصلات قطاع البترول للإتفاق على العاملين في قطاع البترول.

وهنا ينبغي التفرقة بين قاعدة:

تخصيم اعتمادات الإنفاق

تعنى تخصيص قدر من المال
لبرنامج إنفاق معين.

عدم تخصيم الإيرادات

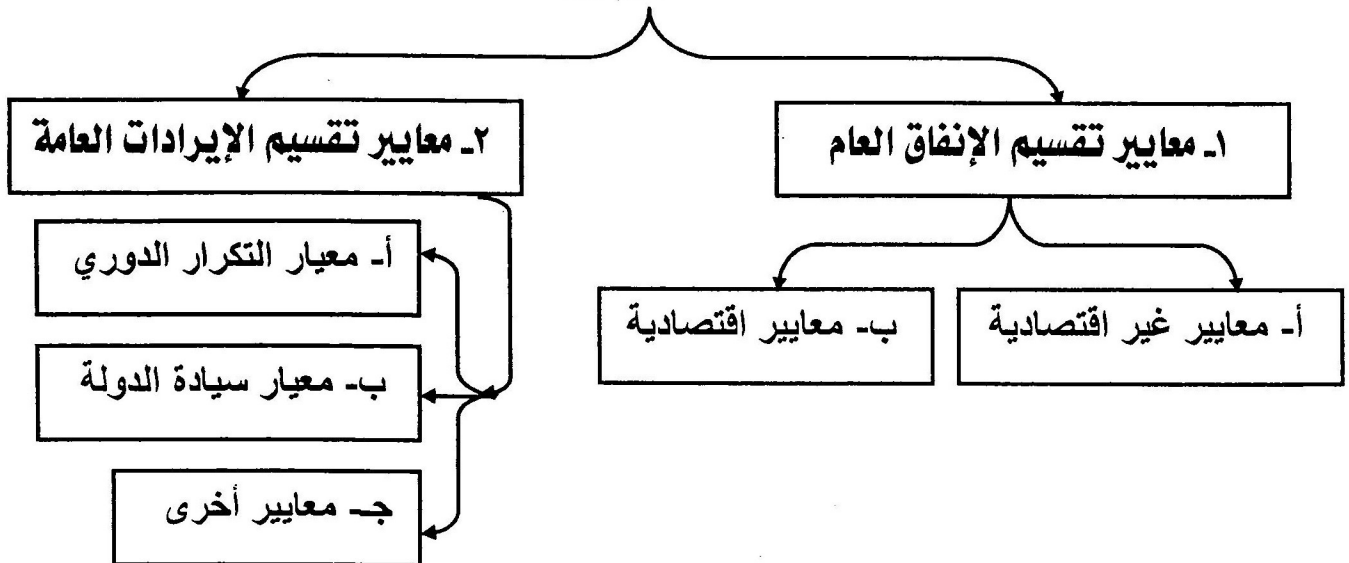
تعنى عدم تخصيص إيراد معين
لخدمة مرفق معين.

٥- قاعدة توازن الموازنة :

هي أن تكون قيمة الإيرادات العامة العادية تعادل قيمة الإنفاق العادي للحكومة. وهنا يوجد حالتين:

الأولي	الثانية
الإيرادات < الإنفاق الموازنة في حالة فائض	الإنفاق < الإيرادات الموازنة في حالة عجز

ثالثاً: معايير تقسيم أوجه الإنفاق ومصادر الإيرادات



أولاً: تقسيمات الإنفاق العام

(i) المعايير غير الاقتصادية:

١- معيار اختلاف وحدات الجهاز الإداري:

حيث يتم تقسيم أوجه الإنفاق على الوحدات الإدارية المختلفة للحكومة (وزارة الصحة - التعليم العالي) ، والهدف هو إحكام الرقابة على وحدات الجهاز الإداري للدولة من حيث مسئوليتها في الإنفاق.

٢- معيار التكرار:

وينقسم الإنفاق هنا إلى نوعان:

إنفاق غير عادي

⇨ هو إنفاق لا يتصف بالدورية والتكرار.

مثل: الإنفاق الاستثماري والإنفاق

لمواجهة الكوارث الطبيعية.

إنفاق عادي (جاري)

⇨ هو الإنفاق الذي يتسم بالتكرار من عام لآخر

في الموازنة العامة (أي أنه ينفق بصورة دورية).

مثل: الأجور والنفقات الجارية للجهاز المركزي.

٣- المعيار الوظيفي:

- يتم تقسيم الإنفاق الحكومي تبعاً لأوجه النشاط وذلك بصرف النظر عن عدد الوحدات الإدارية التي تقوم بالتنفيذ كالإنفاق على الزراعة والإسكان والسياحة ... الخ ، والهدف هو تسهيل تعرف الأجهزة الرقابية والتشريعية على كيفية تخصيص الدولة لمواردها على الأهداف العامة.

٤- المعيار الإقليمي:

☺ وفيه يتم الفصل بين إنفاق الحكومة المركزية وإنفاق وحدات الحكم المحلي.

وينقسم الإنفاق هنا إلى نوعان:

إنفاق محلي

⇨ هو ذلك الإنفاق الذي تقوم به وحدات الحكم

المحلي وتعود منافعه على سكان إقليم معين.

إنفاق قومي

⇨ هو ذلك الإنفاق الذي تقوم به الحكومة

المركزية ويستفيد من منافعه مجموع السكان.

مثل: الإنفاق على العدالة والأمن والدفاع.

(ب) المعايير الاقتصادية:

للإنفاق الحكومي آثار اقتصادية هامة لذلك أهتم الاقتصاديون بتقسيم الإنفاق تبعاً لهذه الآثار إلى:

١- معيار استخدام القوة الشرائية أو تحويلها:

وينقسم الإنفاق إلى:

إنفاق تحويلي

⇐ وهو إنفاق يؤدي لنقل القوة الشرائية من مجموعة أفراد إلى مجموعة أخرى فهو يعيد توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

إنفاق حقيقي

⇐ ويترتب عليه حصول الدولة على جزء من موارد المجتمع سواء في شكل سلع و خدمات.

٢- معيار العملية الاقتصادية التي أدت لوجود هذا الإنفاق:

وهنا يمكن التمييز بين أربع أنواع من الإنفاق:

النوع	تعريفه
النوع الأول إنفاق استثماري	وهو إنفاق لتمويل شراء السلع والخدمات لأغراض الاستثمار.
النوع الثاني إنفاق استهلاكي	وهو إنفاق لشراء سلع وخدمات بغرض الاستخدام الجاري للحكومة.
النوع الثالث إنفاق تحويلي	وهو إنفاق يرتبط بنقل القوة الشرائية من مجموعة من الأفراد إلى مجموعة أخرى.
النوع الرابع إنفاق مالي	كالقروض التي تقدمها الدولة للأفراد والهيئات وأقساط الديون التي تسدها الحكومة والفوائد على هذه الديون.

٣- معيار علاقة الإنفاق باقتصاد السوق:

اقتصاد السوق: هو الاقتصاد الذي يزداد فيه دور القطاع الخاص وينخفض فيه دور الدولة

أو دور الحكومة.

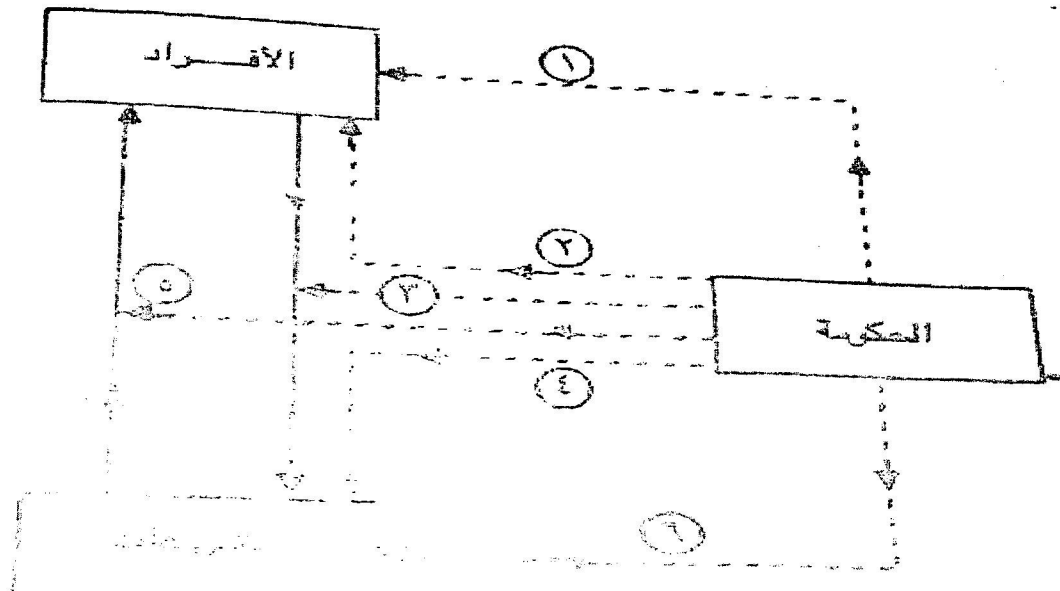
وهنا يمكن التمييز بين أربع أنواع من الإنفاق:

النوع	تعريفه
النوع الأول: إنفاق لا علاقة له بالنظام الاقتصادي	سواء كان اقتصاد السوق أو غيره ، فهو إنفاق يتطلبه وجود سلطة الدولة ، <u>مثل</u> : الإنفاق على شئون الدفاع وحفظ الأمن.
النوع الثاني: إنفاق ضروري لقيام نظام السوق	ويمثل جزء من نفقة الإنتاج ، كالإنفاق على الخدمات الإدارية العامة الضرورية لقيام المشروع الخاص ، والتي يحصل عليها مقابل مدفوعات تمثل جزءاً من نفقة الإنتاج.
النوع الثالث: إنفاق مكمل لاقتصاد السوق	ويهدف إلى إشباع حاجات المجتمع من بعض السلع التي لا يقوم بإنتاجها نظام السوق. <u>مثل</u> : الإنفاق على التعليم والصحة.
النوع الرابع: إنفاق يمثل تدخل في نظام السوق	وذلك للقضاء على سلبياته ، <u>مثل</u> : الإنفاق على إنتاج السلع الاجتماعية التي لا يستطيع نظام السوق تقديمها والمنح والإعانات التي تقدم للصناعات ذات الوفورات الخارجية لزيادة إنتاجها.

٤. معيار علاقة الإنفاق العام بدورة الدخل:

الإنفاق العام هو أمر ضروري لقيام الحكومة بوظائفها ، ويتحدد الأثر الاقتصادي للإنفاق الحكومي تبعاً لكيفية تدفقه للنشاط الاقتصادي.

والشكل التالي يوضح دورة تدفق الدخل واتجاهات الإنفاق الحكومي:



وفي هذا النموذج يمكن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى:

(أ) إنفاق حكومي موجه للأفراد ، ويشمل:

- إنفاق حكومي موجه إلى الأفراد ، بغرض شراء عناصر الإنتاج.
- إنفاق تحويلي مباشر موجه إلى الأفراد ، بهدف إعادة توزيع الدخل بين الأفراد.
- إنفاق حكومي في شكل إعانات ، بهدف تخفيض أثمان بعض السلع الاستهلاكية.

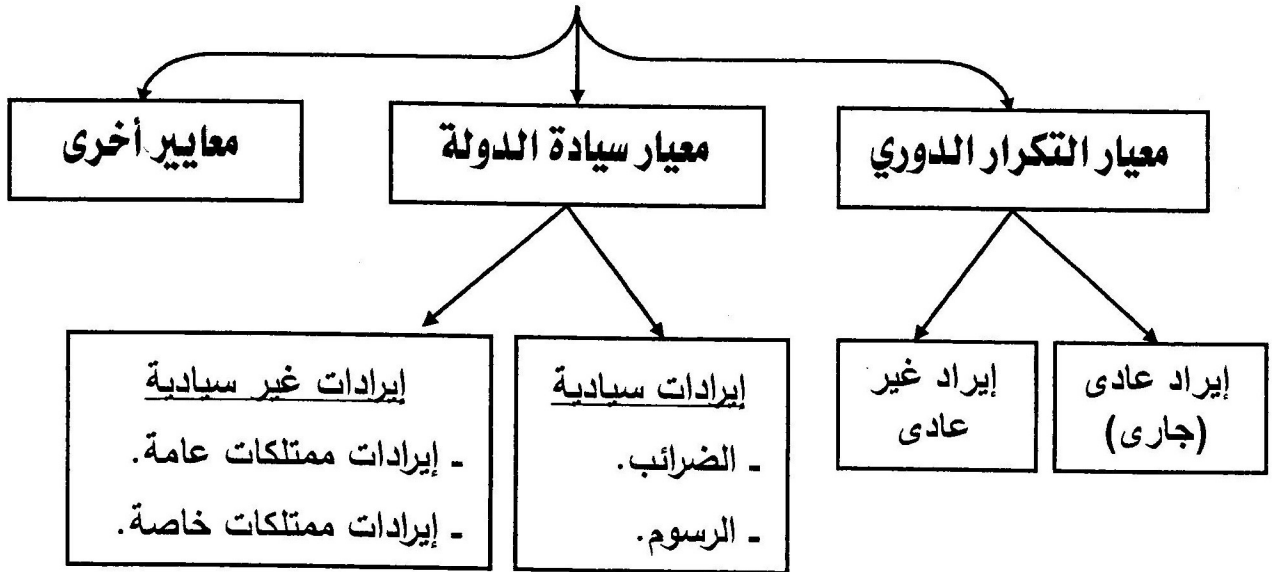
(ب) إنفاق موجه للمشروعات ، ويشمل:

- إنفاق حكومي لشراء السلع والخدمات من المشروعات.
- إعانات حكومية للمشروعات عند شراء هذه المشروعات لعوامل الإنتاج.
- إعانات حكومية مباشرة تقدم إلى المشروعات.

ثانياً: معايير تقسيم مصادر الإيرادات

تحصل الحكومة على الأموال من عدة مصادر ، وهذه المصادر تطورت وتنوعت مع التطور التاريخي والإقليمي حيث أن الدولة زادت أعبائها وقد زاد احتياجها للحصول على الإيرادات.

ويمكنه تقسيم الإيرادات وفقاً لثلاثة معايير:



(١) معيار التكرار الدوري

(ب) إيرادات غير عادي

هو الإيراد الذي لا يتكرر في مواعيد منتظمة مثل: الإيراد من بيع جزء من ممتلكات الدولة.

(أ) إيرادات عادي (جاري)

هي إيرادات تتكرر في مواعيد منتظمة من عام لآخر مثل: (دخل الحكومة من ممتلكاتها)

يفيد هذا التقسيم في ربط الإيرادات الجارية بأوجه الإنفاق الجارية.

٢ - معيار سيادة الدولة:

هذا المعيار يقسم مصادر الإيرادات الحكومية على أساس مدى استخدام الدولة سلطتها على مواطنيها وإقليمها في الحصول على الإيراد. وتنقسم هنا الإيرادات إلى نوعين:

(ب) إيرادات غير سيادية

هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من ممتلكاتها. مثل:

١- إيرادات ممتلكات عامة: هي ممتلكات لا يجوز بيعها أو تملكها للأفراد.

٢- إيرادات ممتلكات خاصة: تحصل عليها الدولة نظير مساهمتها في أنشطة يمكن للأفراد القيام بها.

وتصنف إلى مجموعات فرعية مثل:

* إيرادات عقارية: هي مجموعة أموال تحصل عليها الحكومة من أملكها العقارية.

* إيرادات مالية: هي مجموعة أموال تحصل عليها الدولة نتيجة ملكيتها لبعض الأسهم والسندات.

* إيرادات صناعية وتجارية: هي مجموعة أموال تحصل عليها الدولة من جميع المنشآت التي تديرها.

(أ) إيرادات سيادية

هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد والمشروعات وذلك بحكم سيادتها على مواطنيها. مثل:

١- الضرائب: قدر من المال تحصله الدولة بصفقتها السيادية (جبراً من الأفراد).

٢- الرسوم: قدر من المال تحصله الدولة جبراً من الأفراد نظير الانتفاع بمنافع أو خدمة تؤدي لهم.

٣- معايير أخرى:

حدث بملكه تقسيم الإيرادات إلى:

- أ- تقسيم الإيرادات حسب معيار جهة التحصيل أو الجهاز الإداري: يفيد هذا التقسيم في تحديد مسؤولية تحصيل الإيرادات الواردة في الموازنة العامة. مثل: إيرادات وزارة المالية ، إيرادات وزارة الداخلية.
- ب- تقسيم الإيرادات لإيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية: يفيد هذا التقسيم في إمكانية التعرف على الأعباء الضريبية التي يتحملها الأفراد.
- ج- تقسيم الإيرادات حسب معيار الإقليمية: حيث تنقسم إلى إيرادات الحكومة المركزية (مثل: الضرائب الجمركية وضرائب الدخل) ، وإيرادات وحدات الحكم المحلي (مثل: الضرائب العقارية).

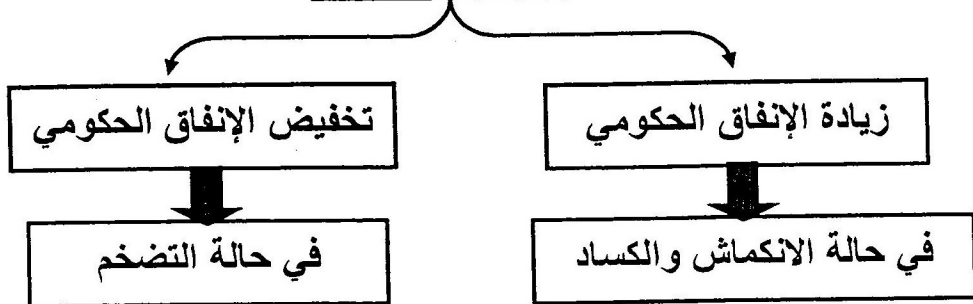
رابعاً: البناء الاستقراري للموازنة العامة

هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو أحد الأهداف الأساسية للنظام المالي ، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال قيام النظام المالي بخلق تغذية عكسية لاتجاهات الإنفاق الكلي داخل المجتمع.

البناء الاستقراري للموازنة العامة:

يقصد به إعداد تصميم الضريبة ونظم الإنفاق بحيث تردي إلى زيادة الإنفاق الكلي خلال فترة إنكماش الدخل القومي ، وتخفيض الإنفاق الكلي خلال فترات التضخم ، دون أن تلجأ الحكومة إلى اتخاذ إجراءات جديدة لمواجهة تلك التغيرات في الدخل القومي.

فمثلاً نقوم بالآتي:



(أ) البناء الاستقراري ونظم الضرائب:

البناء الاستقراري للنظام الضريبي: يقصد به تصميم النظام الضريبي بحيث يؤدي إلى زيادة الضريبة على الدخل خلال فترات التضخم ونقص الضريبة خلال فترات الانكماش دون أن تلجأ إلى إحداث تغيير في سياسة الدولة واستخدام أدواتها.

فمثلاً: نظام الضرائب التصاعدية على الدخل (الضريبة كنسبة من الدخل) يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

وهنا نفرق بين فترتين:

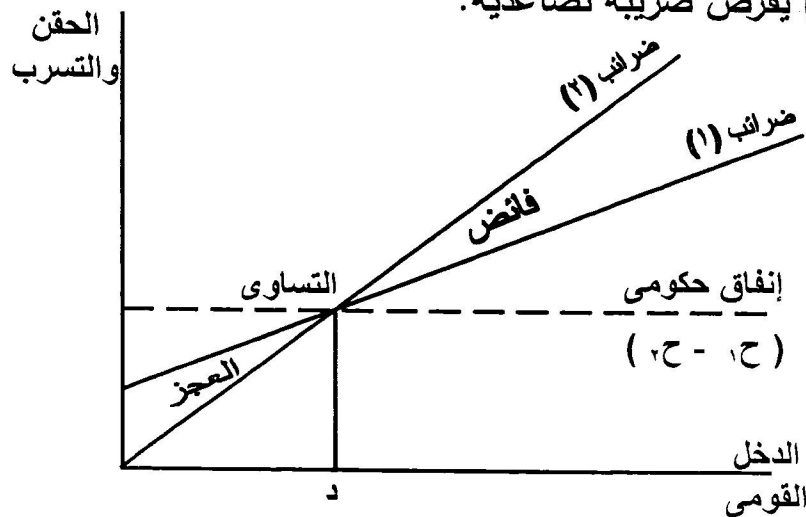
الأولي : الكساد	الثانية : التمتع
\downarrow انخفاض الدخل القومي \Rightarrow \downarrow انخفاض حصيلة الضرائب \Rightarrow \uparrow ارتفاع دخول الأفراد \Rightarrow \uparrow تنشيط الطلب الكلي \Rightarrow إنعاش الاقتصاد وعلاج التضخم.	\uparrow ارتفاع الدخل القومي \Rightarrow \uparrow ارتفاع حصيلة الضرائب \Rightarrow \downarrow انخفاض دخول الأفراد \Rightarrow \downarrow انخفاض الطلب الكلي \Rightarrow علاج التضخم.

وفيما يلي نموذج الأثر الإستقراري للضريبة التي تتغير

مع تغير الدخل كما في الشكل:

❖ فروض النموذج:

- ١ - نفترض وجود مجتمعين هما المجتمع (١) والمجتمع (٢).
- ٢ - يتماثل المجتمعان في نظم الإنفاق ويختلفان في النظم الضريبية حيث:
 - (أ) المجتمع (١) يفرض ضريبة نسبية.
 - (ب) المجتمع (٢) يفرض ضريبة تصاعدية.



ومن الشكل نجد أن:

⇨ المجتمع (٢) أكثر استقراراً من المجتمع (١) وذلك لأنه:

أولاً: المجتمع الذي يطبق الضريبة التصاعدية هو أكثر استقراراً لأن التصاعد الضريبي يؤدي إلى وجود حصيلة أوفر في فترات زيادة الدخل.

ثانياً: عندما يزيد الدخل القومي عن المستوى (د ن) فإن فائض الموازنة في المجتمع (٢) ، يكون أكبر من المجتمع (١).

ثالثاً: عندما يقل الدخل القومي عن المستوى (د ن) فإن العجز في الموازنة يكون أكبر في المجتمع (٢) عن المجتمع (١).

والنتيجة:

الاختلاف في الفائض والعجز في الموازنة يساعد في التغلب علي مشاكل الانكماش والتضخم في المجتمع (٢) أكثر من المجتمع (١).

أي أن:

كلما كان التغير في حصيلة الضرائب كبير بالنسبة للتغيرات في الدخل كان البناء الإستقراري كبيراً.

(ب) البناء الإستقراري والإنفاق العام:

يتغير الإنفاق الحكومي للدولة بصورة أكبر من تغير الضرائب لأن الضرائب تحتاج إلى قرارات وإعتمادات من السلطة التشريعية ، أي أن تغيير الضرائب يتطلب غالباً قانون.

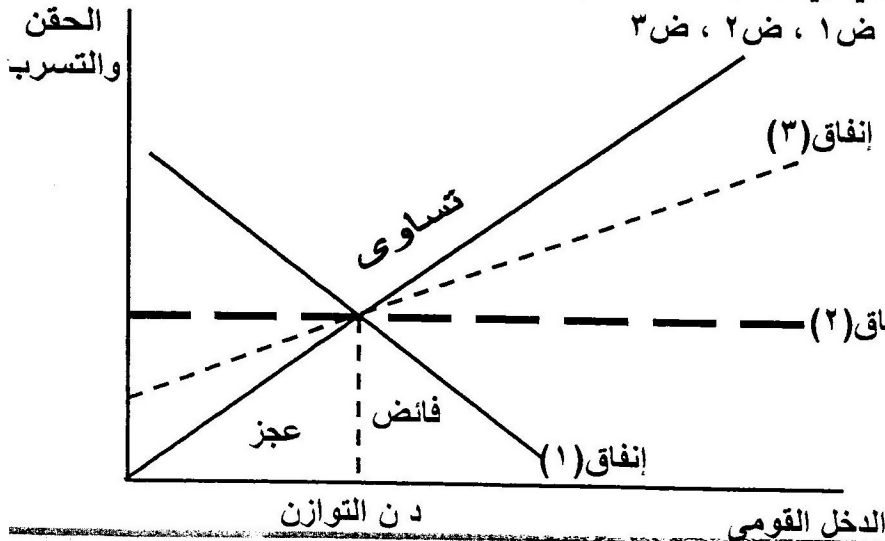
وبنصف دور الإنفاق الحكومي في تحقيق البناء الإستقراري هو المثال التالي:

فروض النموذج:

⇨ وجود ثلاث مجتمعات :

المجتمع (١) - المجتمع (٢) - المجتمع (٣)

⇨ تتساوى الضرائب في الثلاث مجتمعات ويختلف الإنفاق في الثلاث مجتمعات.



❦ مفهوم النموذج:

- أ- الإنفاق في المجتمع الأول (١) يتغير عكسياً بالنسبة لتغيرات المجتمع.
- ب- الإنفاق في المجتمع الثاني (٢) فهو مستقل تماماً عن تغيرات المجتمع.
- ج- الإنفاق في المجتمع الثالث (٣) يتغير في نفس اتجاه تغيرات المجتمع (العلاقة طردية).

❦ علاقة الإنفاق الحكومي بالدخل:

- أ- عندما ينخفض الدخل يحدث نوع من البطالة تضطر الحكومة لتمويل البطالة وتدعيم الفقراء وتساعد من ليس لهم دخل أي كلما انخفض الدخل يزداد الإنفاق الحكومي.

[علاقة عكسية مع المجتمع الأول (١)]

- ب- عندما يزداد الدخل تزداد الضرائب وتزداد إيرادات الدولة وكلما انخفض الدخل انخفضت إيرادات الدولة.

[علاقة طردية مع المجتمع الثالث (٣)]

- ج- الإنفاق الحكومي ثابت لا يتغير مع التغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي وبالتالي يتوقف البناء الاستقرار على النظام الضريبي وحده.

[علاقة مستقلة مع المجتمع الثاني (٢)]

(ج) استخدام البناء الإقرارى للموازنة:

- لم يظهر إلا في ثلاثينات هذا القرن ويفيد فقط في حالة التقلبات في الدخل التي تدور حول مستوى عال من التوظيف.

- أي أن:** البناء الإقرارى يفيد في حالة الانحرافات البسيطة للطلب الكلى في المجتمع أما في الحالات الحادة من الكساد أو التضخم يتطلب ذلك استخدام الأدوات المدارة.

لكي تكون هذه الأدوات أكثر فاعلية فإنها تتطلب فترة زمنية:

- أ- فترة لتتبع النشاط الاقتصادي سواء تضخم أو انكماش.
- ب- هناك حاجة للزمن لاتخاذ القرار المناسب خاصة إذا كانت تحتاج إلى موافقة السلطة التشريعية.
- ج- هناك حاجة لازمة لمعرفة الأثر المترتب على الأداة التي اتخذت.

الأدوات المدارة: هي تلك التغيرات الجوهرية في نظم الإنفاق الحكومي والضرائب.

ولكي تكون هذه الأدوات فعالة فهي تتطلب فترات زمنية غير قصيرة.